

معايير التوجيه الجامعي وتأثيرها على اكتساب جودة المعرفة الجامعية

- أقسام علم الاجتماع نموذجا -

د. سمير أبيض

(جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل - الجزائر)

الملخص:

تضاعفت الرهانات المنتظرة من الجامعة في الوقت الحالي أكثر من أي وقت مضى لقيادة قاطرة التنمية وإنجاح تحديات الاستثمار ومتطلبات الازدهار الاقتصادي والاجتماعي، مما يعني زيادة التأكيد على ضمان جودة المعرفة الجامعية وتحسين أدائها العلمي والبحثي لتحقيق هذه الرهانات.

ويتوقف الوصول إلى هذا المستوى من المعرفة العلمية القادرة على الوفاء باحتياجات التنمية على عدة عوامل أهمها نوعية المدخلات التي يزود بها نظام التوجيه الجامعي مؤسسات التعليم العالي.

ولذلك تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على مدى نجاعة معايير التوجيه الجامعي للطلبة في التأثير على اكتساب جودة المعرفة العلمية من خلال اعتماد أقسام علم الاجتماع كنموذج للدراسة

الكلمات المفتاحية: التوجيه الجامعي، جودة المعرفة، المعرفة السوسولوجية، أقسام علم الاجتماع.

Abstract:

The bets expected from the university have multiplied more than ever before to lead the development locomotive and to ensure the success of investment challenges and the requirements of economic and social prosperity, which means increasing the emphasis on ensuring the quality of university knowledge and improving its scientific and research performance to achieve these bets.

Access to this level of scientific knowledge capable of meeting development needs depends on several factors, the most important of which are the quality of the inputs to which higher education institutions are provided.

The aim of this study is to determine the effectiveness of university guidance standards in influencing the quality of scientific knowledge through the adoption of sociology departments as a model for study

Keywords: university orientation, quality of knowledge, sociological knowledge, sociology departments.

مقدمة :

يمثل التعليم العالي قمة المنظومة التعليمية، وتتوحد المسار الدراسي ونهاية المطاف التعليمي بالنسبة للدارسين، وحجر الزاوية للعملية التنموية المعاصرة والاستثمار في رأس المال البشري، وموطننا لرسم التوجيهات الإستراتيجية والنخب الجامعية من القيادات الفاعلة والمؤثرة في المجتمع.

إن هذا الدور الملحق على عاتق التعليم العالي في الوقت المعاصر جعل المنشغلين داخل الحقل الجامعي يسعون إلى إيجاد السبل والوسائل الكفيلة بتأسيس نظام تربوي ذو جودة عالية، قادر على تخريج كوادر بشرية مؤهلة ومتخصصة في المجالات المختلفة تلي احتياجات المجتمع الحالية والمستقبلية، بما يتواءم وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستمرة وحقق الآمال المعقودة على التعليم العالي.

هذا ولم يقتصر الاهتمام المتزايد على دور الجامعة والبحث العلمي على الأوساط الأكاديمية وتلك المنشغلة بقضايا العلم والمعرفة، بل أصبح مطروحا أكثر من أي وقت مضى على خارطة أولويات المسؤولين واهتماماتهم السياسية والاقتصادية، نلمسه في خطاباتهم وبرامج الأحزاب وغيرها من الفعاليات السياسية، وأصبح الحديث عن ضرورة مضاعفة الإنفاق على التعليم والبحث العلمي والاستثمار في الأدمغة ورعاية الكفاءات الوطنية حديث الساعة داخل الساحة الوطنية.

كما أخذت الأنظار تتجه نحو الجامعة والتعليم العالي من طرف جميع طبقات المجتمع من أجل التكيف مع المتغيرات المتسارعة التي يعيشها العالم اليوم، وهي التغيرات التي أُلقت بظلالها على المجتمعات وحتّمت عليهم التفاعل معها ومع مكتسباتها العلمية والمعرفية. أدّى هذا التركيز الشديد الذي أضحت توليه مختلف الهيئات للمعرفة الجامعية والبحث العلمي بمؤسسات التعليم العالي إلى ضرورة ضمان جودة نوعية للمعرفة العلمية، تضمن لهذه المؤسسات العلمية تلبية المطالب الاجتماعية والاقتصادية ومواكبة التطورات الحاصلة والقدرة على المنافسة داخل عالم لم يعد يؤمن إلا بالأحدر والأحسن.

وتمثل جودة التعليم اليوم إحدى القضايا المهمة والحيوية في نظام التعليم المعاصر، خاصة أن النظام الحالي في العديد من البلدان لا يهيئ الطلبة كمخرجات جيدة لسوق العمل بصورة كافية، ولا يمنحهم الفرصة للإبداع والابتكار(دخيخ، ص، 2012: 2). وتجد العلوم الاجتماعية نفسها اليوم في خضم هذه التطورات الحاصلة والحراك الجاري مطالبة بإثبات جدارتها وأحقيتها للمشاركة في خطط التنمية والمساهمة في معالجة مشاكل المجتمع المعاصر خاصة مع التقدم والتطور الذي تشهده باقي فروع المعرفة العلمية خاصة التكنولوجية منها.

ولذلك يجتهد المنشغلون بالمعرفة الاجتماعية والقائمين على المؤسسات التي ترعى هذه المعرفة العلمية على تمحيص وتشخيص العوامل المتسببة في تدهورها وجعلها قابعة في آخر الاهتمامات، بغية إيجاد حلول كفيلة بالارتقاء بمستوى جودة هذه المعرفة داخل أقسام العلوم الاجتماعية لتتمكن من خلالها إلى أخذ فرصتها ومكانتها داخل المجتمع. وإضافة إلى جملة المشاكل والصعوبات التي تعاني منها مختلف فروع المعرفة العلمية يرى الباحثون أن التوجيه الجامعي ومعايير انتقاء الطلبة لهذه الأقسام والفروع العلمية تمثل أكبر العوامل المساهمة في نوعية وجودة المعرفة بداخلها وهي العوامل التي سنحاول الوقوف عليها من خلال هذه الورقة البحثية.

أولاً- التوجيه الجامعي:

1- مفهوم التوجيه الجامعي: يعرف التوجيه الجامعي على أنه الأساس العلمي لتصنيف طلبة المدارس الثانوية مع وضع الأساس الذي يمكن بمقتضاه تحديد احتمال نجاح الطالب في دراسة من الدراسات أو مقرر من المقررات(زغنية، ع، 2006: 36).

2- أهداف التوجيه الجامعي: تستهدف عملية التوجيه الجامعي تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ تمكين الطالب من اختيار نوع الدراسة الملائمة لقدراته واستعداداته وميوله والتكيف معها.
- ✓ ضمان أكبر قدر ممكن من فرص النجاح والتحصيل الدراسي والعلمي لدى الطالب.
- ✓ تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بين الطلاب.
- ✓ تحقيق جودة المعرفة الجامعية.
- ✓ التقليل من الهدر التربوي.

3- أهمية التوجيه الجامعي: يقدم التوجيه الجامعي السليم مجموعة من الفوائد التي تنعكس على أداء الطلبة والمؤسسة التعليمية أهمها.

3-1- على مستوى التحصيل الدراسي والعلمي للطلاب الجامعي:

- ✓ تحقيق تعليم فعال بفضل التوافق الحاصل بين رغبات الطالب وميوله وقدراته ومتطلبات المعرفة المنشودة.
- ✓ تحقيق أكبر قدر ممكن من التفاعل الإيجابي بين الطلاب وهيئة التدريس.
- ✓ زيادة معدلات الأداء والكفاءة الإنتاجية لدى الطالب.
- ✓ زيادة معدلات فرص النجاح.

3-2- على مستوى أداء المؤسسة التعليمية:

- ✓ ضمان الجودة المعرفية للمؤسسة التعليمية.
- ✓ تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بين الطلاب.
- ✓ التقليل من معدلات الهدر التربوي الناتجة عن معدلات الرسوب الكبيرة العائدة إلى التوجيه غير السليم.
- ✓ التوزيع الناجع لقدرات الطالب على فروع وتخصصات المؤسسة التعليمية.

4- معايير التوجيه الجامعي: يستند التوجيه الجامعي لمؤسسات التعليم العالي في الجزائر إلى المعايير والاعتبارات التالية:

- ✓ الرغبات المعبر عنها من طرف الطالب الحاصل على شهادة البكالوريا للتعليم الثانوي العام.
- ✓ الشعبة والنتائج المحصل عليها في امتحان البكالوريا: المعدل العام للبكالوريا، التقدير، نقاط المواد الأساسية.
- ✓ قدرات استقبال مؤسسات التعليم والتكوين العالين.
- ✓ الدوائر الجغرافية للطلاب.

تتطلب المشاركة في الترتيب من أجل التوجيه لبعض ميادين التكوين والمدارس والأقسام معدلات عامة دنيا للبكالوريا، ولا تمنح هذه المعدلات الحق آليا للتسجيل النهائي.

ويتم الترتيب للتوجيه الجامعي على أساس المعدل العام المحصل عليه في امتحان البكالوريا، وهناك شروط تكميلية مطلوبة للتسجيل من أجل التوجيه لبعض الفروع والتخصصات الجامعية.

وإضافة إلى الشروط السالفة، فإن الالتحاق ببعض الفروع العلمية مشروط حسب الحالة إما بالنجاح في مسابقة الدخول لهذه الفروع أو اختبار كفاءة أو على إثر مقابلة شفوية أمام لجنة انتقاء (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2012-2013).

علما أن عملية التوجيه الجامعي إلى مختلف فروع وميادين وأقسام المعرفة العلمية تتم عن طريق المعالجة الآلية ولا تخضع لاعتبارات العامل الشخصي، إذ يتعامل المعالج الآلي للتوجيه الجامعي مع توجيه الطلاب وتوزيعهم عبر مختلف الفروع والأقسام وحتى المؤسسات التعليمية وفقا لقاعدة البيانات والمعطيات المبرمج عليها، فمن خلال ملأ الطالب الراغب في الحصول على التوجيه الجامعي لبطاقة الرغبات المودعة في موقع خاص بالعملية توفره وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وفقا لترتيب تنازلي حسب رغباته وفي حدود العشرة لتقصر سنة 2016 إلى ست فقط، تتكفل المعالجة الوطنية الآلية بمجمل بطاقات رغبات الطلاب التي تم ملأها وإرسالها عبر الخط إلى تلبية إحدى الرغبات المعبر عنها من بين الرغبات العشر، وفي حالة عدم استجابة جميع الرغبات المعبر عنها للمعايير المعتمدة في التوجيه يتم اقتراح توجيه آخر بديل من غير العشرة للطلاب.

ثانيا- جودة المعرفة الجامعية:

1- مفهوم جودة المعرفة وما ارتبط بها من مفاهيم: يمثل مفهوم جودة المعرفة من المفاهيم المعاصرة داخل النظام المعرفي، فرضته التغيرات الكبيرة التي عرفت الساحة العالمية ولا تزال، وجملة الأدوار الجديدة المعقودة على الجامعة ومؤسسات البحث العلمي:

1-1- مفهوم الجودة داخل القواميس اللغوية: على الرغم من حداثة مفهوم الجودة إلا أن القواميس العربية لم تخلوا من الإشارة إلى مفهوم الجودة، حيث ذكر في لسان العرب مثالا تحت مادة الجودة بأن أصلها جود والجيد نقيض الرديء، وجاد الشيء جوده، وجوده أي صار جيدا وأحدث الشيء، فجاد والتجويد مثله قد جاد، جوده وأجاد أي أتى بالجيد من القول والفعل. (ابن منظور، 1984:72).

1-2- التعليم الجامعي: عبارة عن مؤسسة تعليمية وتربوية ذات طابع علمي وتربوي ونفسي في بنائها وتركيبها وطبيعتها الممتدة من المجتمع وثقافته وفلسفته وطبيعة المتعلم وحاجاته ورغباته وطبيعة المنهج الدراسي والاتجاهات العلمية في التطور ومنها البحث العلمي والتكنولوجي، أو هو نظام له أغراض عدة لتزويد المتعلم بالتعليم الجيد. (الإبراهيمي، م، 2012: 9).

وهو المرحلة التعليمية التي تلي مرحلة التعليم العام، وأهم مميزاتها الاختصاص في فروع المعرفة العلمية الممنوحة للمتسبين إليها والشهادة التي يتوجون بها عند تخرجهم.

ويعرف المشرع الجزائري التعليم الجامعي بأنه مؤسسة عمومية خصوصية ذات طابع علمي تكنولوجي لتحقيق نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، تتمتع هذه المؤسسة العمومية ذات الصبغة القطاعية أو المشتركة بين القطاعات بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تتمثل مهمته في تنفيذ برامج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الميادين المحددة لها في النص المتضمن لإنشاءها، يمكن لهذه المؤسسة إنشاء مؤسسات فرعية ذات طابع اقتصادي والمساهمة في مؤسسات أخرى بتمكين نتائج البحث(دخيخ، ص، 2012: 4).

1-3 - ضمان الجودة: يشير مفهوم ضمان الجودة إلى مجموعة النشاطات والإجراءات التي تتخذها الجامعة وفقا لمعايير محددة مسبقا للمنتج أو الخدمة يتم بالفعل الوصول إليها بانتظام، وهي القوة المرشدة وراء نجاح أي برنامج أو نظام أو مقرر دراسي وتهدف دائما إلى التقليل من الوقوع في أخطاء الفشل، ومن أمثلتها تطوير المقررات الدراسية، وإجراء مراجع مراجعات مستمرة للبرامج الأكاديمية ووضع الحوافز وتطوير كفايات أعضاء هيئة التدريس والعاملين في الجامعة(النجار، ف، 1999: 73).

1-4 - جودة المعرفة: تعرف جودة المعرفة بأنها الفعالية العظمى والكفاءة المرتقبة في العقل العلمي والتي تؤدي في النهاية إلى التفوق والتميز.(القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002 المعدل والمتمم للمادة 17).

كما تعرف بأنها كل ما يؤدي إلى تطوير القدرات الفكرية والخيالية عند الطلاب وتحسين مستوى الاستيعاب لديهم ومهاراتهم في حل القضايا والمسائل وقدرتهم على توصيل المعلومة بشكل فعال(سالي وآخرون، ب، 1997: 99).

في حين يعتبرها البعض بأنها الكفاءة التي يصل إليها الطالب من كافة الجوانب العقلية والنفسية والاجتماعية والخلقية، وتجعل منه مطلوبا بعد تخرجه في سوق العمل وإرضاء كافة أجهزة المجتمع(أحمد إبراهيم، أ، 2003: 166).

أما رشدي أحمد طعيمة فيرى أن المقصود بالجودة في الميدان التربوي هو مجموعة الخصائص والسمات التي تعبر بدقة وشمولية عن جوهر التربية وحالتها، بما في ذلك كل أبعادها، مدخلات وعمليات ومخرجات وتغذية راجعة وكذلك التفاعلات المتواصلة التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف المنشودة والمناسبة للجميع(طعيمة وآخرون، ر، 2009: 21).

وتتجلى سمات جودة المعرفة الجامعية في إعداد طلبة بسمات وخصائص معينة تجعلهم قادرين على التكيف مع تدفق المعلومات، وعمليات التغيير المستمرة والتقدم الثقافي الهائل، بحيث لا ينحصر دورهم في استهلاك المعرفة، بل في كيفية التعامل مع هذه المعلومات والاستفادة منها في عملية التعلم، ونمو الخبرات وتخرج طلبة قادرين على ممارسة دورهم بصورة أفضل في خدمة المجتمع(دخيخ، ص، 2012: 2).

2- مبررات ضمان جودة المعرفة الجامعية:

ظهرت على الساحة العالمية والوطنية خلال السنوات الأخيرة مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والعلمية التي كانت سببا في الدعوة إلى ضرورة إعادة النظر في مستوى المعرفة العلمية نذكر منها:

✓ من الناحية العلمية أوجب التقييم والتصنيف الأكاديمي للجامعات على المستوى العالمي، من جعل جودة المعرفة والبحث العلمي في صلب اهتمامات الأكاديميين، حيث تقاس منهجية الجامعات وجودتها بأربعة معايير أساسية تتمثل في جودة التعليم وجودة هيئة التدريس ومخرجات البحث العلمي وحجم المؤسسة(حلاوة، ج، 2000: 22).

✓ - أن جودة المعرفة الجامعية أصبحت الأداة الأنجع لتحقيق مطالب التنمية والتقدم والوفاء باحتياجات المجتمع من الكوادر المتخصصة والمؤهلة والقادرة على المنافسة.

- ✓ - الزيادات المتتالية التي يشهدها قطاع التعليم العالمي في أعداد الطلبة المنتسبين إلى هذا النوع من التعليم، حثت الانتقال من السياسات المبنية على ضرورة ضمان الكم إلى السياسات الرامية إلى تحقيق النوعية من مخرجات التعليم.
- ✓ - سقف الطموح الاجتماعي الذي لم يعد مقتنعا بمستوى المعرفة الحالية.
- ✓ المنافسة الشديدة بين مختلف المؤسسات والمراكز التعليمية والبحثية على تبوء المراتب الريادية والانفراد بالسبق العلمي والمكانة المرموقة.
- ✓ الحاجة الماسة من الكفاءات الأكاديمية العالية التي أصبحت تفرضها الساحة الاقتصادية والاجتماعية القائمة بالأساس على ثورة المعلومات.
- ✓ مواكبة التغيرات التكنولوجية والمعرفية الكبيرة التي يشهدها عصر تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- ✓ المزايا الإيجابية المترتبة عن ضمان جودة المعرفة الجامعية، بحيث تحافظ على ما يقارب من 45% من تكاليف الخدمات التي تضاعف هدرها بسبب غياب الجودة.
- ✓ تؤدي إلى رضا العاملين التربويين والطلاب وأولياءهم والمجتمع.

3- معايير جودة المعرفة الجامعية:

تتحقق جودة المعرفة الجامعية من خلال المعايير ومستويات التالية:

أولاً- على مستوى المؤسسة التعليمية:

- 1- التواجد في مراتب متقدمة ضمن التصنيف الأكاديمي العالمي للجامعات.
- 2- الأبحاث والدراسات المنجزة والمعتمدة والمصادق عليها من طرف الهيئات والمؤسسات العالمية المختصة في هذا المجال.
- 3- الإنتاج الفكري والعلمي التي تساهم به المؤسسة.
- 4- عدد الأساتذة من الدرجات والرتب العالية.
- 5- التظاهرات والفعاليات العلمية المنظمة من طرف المؤسسة
- 6- عدد فرق ومخابر البحث المعتمدة.

ثانياً- على مستوى الطلبة:

- 1- القدرة على الاستيعاب الكامل والجيد للمقررات الدراسية للتخصص.
- 2- القدرة على توظيف المعرفة الجامعية المكتسبة في ميدان العمل.

ثالثاً- على مستوى هيئة التدريس:

- 1- المساهمة في الإنتاج العلمي للمؤسسة الجامعية.
- 2- القدرة على إيصال المعرفة للطلبة.
- 3- عدد الأساتذة إلى عدد الطلبة.
- 4- الإحاطة بالمادة العلمية.
- 5- تنمية التفكير والإبداع لدى الطلبة.
- 6- التمكن من طرق وأساليب التدريس.

أما المعايير التي وضعتها لجنة التقويم الدائمة لجودة التعليم الجامعي في الجامعات البريطانية والمجلس الأعلى لتقويم جودة التعليم الجامعي في الجامعات الأمريكية فقد جاءت كالآتي: المستوى العلمي والخلفية المعرفية، الانتظام في العملية التعليمية، تقبل التغذية

الراجعة، تنمية الحس الوطني والوازع الأخلاقي، تنمية الاتجاه التحليلي، درجة التفاعل الشخصي، إدراك احتياجات الطلبة، الالتزام بالمنهج العلمي، العمل على تنمية المهارات الفكرية التنافسية، معرفة أهداف الأساليب التدريسية المستخدمة، تنمية النظرة المتعمقة، الوعي بدور القدرة العلمية (شهيب وآخرون، م، 20 مارس، 2017)

ثالثا- المعرفة الاجتماعية:

إن الحديث عن جودة المعرفة الجامعية داخل أقسام علم الاجتماع يقودنا لا محالة إلى الحديث عن المعرفة الاجتماعية، وعن الجودة من هذه المعرفة والدعوة إلى تدريسها، وسبل الاستفادة منها في هذا العصر الذي يوصف بأنه عصر التكنولوجيا. كما أنه ينبغي علينا أن ندرك أن المعرفة الاجتماعية بوصفها معرفة علمية ليست متعلقة أو مقصورة على أقسام علم الاجتماع فقط، بل تشارك في إنتاجها عديد الفروع والتخصصات الجامعية من علم النفس وعلوم التربية إلى الاقتصاد والفلسفة والتاريخ، غير أن علم الاجتماع يمثل مرتبط الفرس وحجر الزاوية من بين هذه العلوم بوصفه الأكثر اتصالا بالمجتمع وتأثيرا في مجالات التنمية، ولذلك اخترنا قسم علم اجتماع ليكون نموذجا لدراستنا:

1- نشأة وتطور علم الاجتماع في الجزائر:

لقد مرت التجربة السوسيولوجية في الجزائر بالعديد من المراحل والتطورات حتى انتهت إلى الواقع الذي هي عليه اليوم، وكانت تشهد لها تغيرات كبيرة داخل كل مرحلة تمر بها، وأهم هذه المراحل:

1- المرحلة الاستعمارية: إذا حاولنا الحديث عن علم الاجتماع في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية، فيمكن القول أن علم الاجتماع بوصفه علما أيديولوجيا فقد شكّل إحدى أدوات السيطرة على المجتمع الجزائري منذ أول أيام الاحتلال، حيث رافق عالم الاجتماع الشهير أليكسي دوتكفيل المارشال ديبرمون في حملته لاحتلال الجزائر، وتم تكليفه من طرف السلطات الفرنسية بدراسة المجتمع الجزائري بغية تسهيل إدارة الدولة الفرنسية لشؤون مستعمراتها، ولذلك تعرف السوسيولوجيا الكولونيالية بأنها الدراسات والأعمال التي أجريت خلال المرحلة الاستعمارية في الجزائر والتي عملت على دراسة المجتمع الجزائري والتنقيب في بنياته الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وذلك محاولة منها لفهم الميكانيزمات التي تتحكم في البنى الاجتماعية والثقافية (معتوق، ج، 2007: ص7).

وعن طريق السوسيولوجيا الكولونيالية دخل علم الاجتماع إلى الجزائر بغض النظر عن أهدافها الاستعمارية أو العلمية، حيث تتلمذ على روادها بعض من الطلبة الجزائريين الذين كانوا يدرسون علم الاجتماع ضمن معهد الفلسفة الذي تم إحداثه في جامعة الجزائر سنة 1952 وهم الطلبة الذين سيشكلون بعد الاستقلال النواة الأساسية لأقسام علم الاجتماع في الجزائر.

2- مسيرة علم الاجتماع خلال عقد الستينات: وهي المرحلة التي أعقبت نهاية الاحتلال الفرنسي وخروج أساتذة علم الاجتماع الفرنسيين من جامعة الجزائر ليترك عنهم التركة تلاميذهم الجزائريين، وأهم ما يميز هذه المرحلة من مسيرة علم الاجتماع في الجزائر هو أن الجامعة الجزائرية كانت تابعة للمدرسة الفرنسية موضوعا ومنهجيا، وكان النظام التعليمي الجزائري مرتبطا ارتباطا وثيقا بالجامعة الفرنسية من حيث البرامج والغايات والاستراتيجيات، كما ظل التوجه الفرانكفوني للخطاب السوسيولوجي قائما حتى عام 1971، وكان علم الاجتماع يفتقر للدراسات الواقعية ويعمل على نقل الإرث السوسيولوجي الفرانكفوني إلى الطلبة، ويصب جل اهتماماته على أعمال المدرسة الدوركايمة غالبا، ويكاد يقتصر على النقل دون التأصيل وعلى التحصيل دون التحليل وبالرغم من انتصار الثورة الجزائرية إلا أن المقررات الفرنسية في السوسيولوجيا ظلت تعالج مسألة الاستعمار على أنها مسألة إنسانية جاءت لخدمة الشعب الجزائري ونقل الحضارة من الضفة الغربية إلى شمال إفريقيا (معتوق، ج، 2006: 81).

3- مسيرة علم الاجتماع في ظل التوجه الاشتراكي للجزائر: وهي المرحلة التي شهدت تحولات كبيرة داخل الجزائر على مستوى الحقل الاجتماعي والسياسي والثقافي، وأهم ما يميزها هو تبني الجزائر للتوجه الاشتراكي بخبراته الاقتصادية والتنموية المبنية أساسا على الصناعة، ولقد أوكلت إلى علم الاجتماع في هذه المرحلة مهمة الدفاع عن اختيارات الدولة التنموية وتعبئة الطاقات البشرية من أجل

ذلك، ووجهت جميع البحوث الإمبريقية نحو التنمية والصناعة والزراعة ووجدنا تخصصات كعلم اجتماع الريفي والحضري هي التخصصات المدروسة داخل أقسام علم الاجتماع، في حين شكّلت النظرية الماركسية التوجه الوحيد للبحوث الاجتماعية.

4- مسيرة علم الاجتماع في الجزائر ما بعد التعددية السياسية: وأهم ما يميز هذه المرحلة من مسيرة علم الاجتماع في الجزائر هو انتهاء العلاقة الحميمة التي كانت تربط العلم بأجهزة السلطة وانتقل من علم السلطة إلى علم منبؤ، وذلك كله نتيجة التوجه الجديد للدولة في التنمية المبني أساسا على التوجه العلمي والتكنولوجي للتعليم مقابل الإقصاء الصريح لسائر العلوم الاجتماعية وفي مقدمتها علم الاجتماع، تجلّى ذلك في خطابات المسؤولين الجزائريين وفي مقدمتهم رئيس الجمهورية في خطاب له ألقاه بمناسبة افتتاح السنة الجامعية، ليدخل علم اجتماع مرحلة انتكاسة حقيقية.

5- مسيرة علم الاجتماع في مرحلة ما بعد الإصلاح الجامعي: لقد فرضت التغيرات العالمية على الجامعة الجزائرية القيام بإصلاحات على هيكلية التعليم الجامعي قصد مواكبة التغيرات الحاصلة، كما عمدت الجزائر إلى توسيع مراكز ومؤسسات التعليم العالي ضمن خططها الرامية إلى التنمية الشاملة، فكان حظ علم الاجتماع منها فتح العديد من الأقسام التي تدرس علم الاجتماع داخل هذه المؤسسات، وتضاعف عدد الطلبة إلى الحد الذي جعلت أحد علماء الاجتماع في الجزائر يقول أن عدد طلبة علم الاجتماع في الجزائر أكثر من أمريكا نفسها.

غير أن هذا الازدياد الكبير في أعداد الطلبة والأقسام التي تدرس علم الاجتماع أضر بالعلم وتدرّسه أكثر مما نفعه، خاصة على مستوى جودة المعرفة ومخرجات الأقسام من الطلبة، وظهر كأنه تم تعمد دخول العلم هذا النفق المظلم عن طريق تميّعه وفصله عن واقع المجتمع عن طريق العشوائية في اعتماد أقسام علم الاجتماع وحشو طلابه بالمراجع الملوثة وغيرها من المعوقات، وذلك حتى لا يؤدي الدور الذي أشار إليه بورديو بأنه يعمل على معرفة قوانين إنتاج العمل ويزودنا بوسائل السيطرة، وأصبح علم الاجتماع عنوانا للبطالة والإخفاق الجامعي، ووجد المنشغلون بالدراسات السوسيولوجية أنفسهم خارج الحسابات التنموية ولا يعتد ببحوثهم وأرائهم.

2- أهمية المعرفة الاجتماعية:

في حديثها عن علم الاجتماع والواقع الاجتماعي بدأت إحدى الباحثات كلامها بأن تنمية مجتمعا وتطوره مشروط بتقدم العلوم الاجتماعية (يمينة، م، 2009: 91)، ولذلك يعتبر المفكر مالك بن نبي رحمه الله أن العلوم الأخلاقية والاجتماعية والنفسية تعد اليوم أكثر ضرورة من العلوم المادية، التي تعتبر خطرا في مجتمع ما زال الناس يجهلون فيه حقيقة أنفسهم، ومعرفة إنسان الحضارة وإعداداته أشق كثيرا من صنع محرك أو ترويض قرد على استخدام رباط عنق، وهو الواقع الذي يؤكده تحليل مسار التنمية العلمية والتكنولوجية للبلدان المصنعة التي غالبا ما تساق كمثال، حيث يظهر أن هذا المسار لم يتحقق إلا بعد توفر شروط أهمها ارتفاع مستوى الثقافة للمجتمع عن طريق توظيف المعرفة الاجتماعية.

ويذهب سفير ناجي إلى أن كل اختيار يؤمن بإمكانية التنمية العلمية والتكنولوجية مضحيا بالعلوم الاجتماعية، يكون مجرد زيغ مآله الفشل نظرا لافتقاره إلى الوسائل الكفيلة بتمكينه من بلوغ أهدافه الخاصة، كما أن مثل هذا الاختيار يكون شبيها ببتري ذاتي في مرحلة يحتاج فيها المجتمع إلى كافة قدراته الخلاقة لبلوغ أهداف تنموية شاملة، كما يؤكد على أن العلوم الاجتماعية تشكل العمود الفقري للتفكير المعاصر للإنسان، وأنها وحدها العلوم الاجتماعية هي القادرة على الارتقاء إلى مستوى المهمة التاريخية الإستراتيجية المتمثلة في توفير الظروف لبروز التحديث من الداخل (ناجي، س: 121).

إن هذا الدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه المعرفة الاجتماعية في خدمة المجتمع وتطويره والرفي به، جعل العديد من الباحثين والمهتمين بالشأن الاجتماعي يؤكدون على أن تدريس العلوم الاجتماعية وخاصة علم الاجتماع، يمثل استثمارا حقيقيا وإن صعب تقديره أو تبين مجالات تصريف مخرجاته، ويمكن التذكير بما وصلت إليه عوائد المنتجات الثقافية في البلدان المتقدمة من أرقام فاقت المدخيل السلعية الأخرى.

كما تعتبر المعرفة الاجتماعية محور التغير الاجتماعي والنمو الاقتصادي لأنها بمثابة المحرك لعمليات التغير والتنمية والمؤثر على فاعلية وكفاءة مختلف العناصر التي تتشكل منها العملية الإنتاجية.

ولهذا يرون أن الوصول إلى جودة المعرفة الاجتماعية وتطور التعليم في هذه المجالات يساهم في توعية الإنسان وترقية نظرته إلى العلم من حوله ويدفع إلى الكشف عن مناطق وجوانب جديدة سرعان ما تنعكس ثمارها على الخدمات والرفاهية الإنسانية (زمام، ن، و مليكة، ج، 2008: 97).

رابعا- تأثير معايير التوجيه الجامعي على اكتساب جودة المعرفة داخل أقسام علم الاجتماع:

يتوقف اكتساب المعرفة السوسولوجية على مجموعة من الخصائص والمواصفات التي يرى الباحثون في علم الاجتماع أنه ينبغي توفرها في طلاب هذا التخصص حتى تكون لديهم المقدرة على التعامل مع رموز هذا العلم، وأنه دون هذه المهارات الفنية والمواصفات العقلية والعلمية يبقى طلاب علم اجتماع دون المستوى المطلوب وغير قادرين على اكتساب معرفة سوسولوجية نوعية، أو حتى القدرة على القيام ببحوث ودراسات يمكنها تقديم إضافات للمعرفة العلمية والمساهمة في خدمة المجتمع، ولذلك يشدد علماء الاجتماع على ضرورة مراعاة هذه الخصائص في عملية توجيه وانتقاء الطلبة لأقسام علم الاجتماع، فمدير مخبر المسألة التربوية في الجزائر في ظل التحديات الراهنة الذي أنشأ خصيصا من أجل المساهمة في تشخيص المشاكل التربوية لمختلف المستويات التعليمية ومنها المعرفة الجامعية وبالأخص السوسولوجية منها، البرفسور نورالدين زمام يؤكد على أنه لا يمكن تحسين المستوى العلمي مع إغفال حقيقة أن الطلبة هم مدخلات العملية التعليمية برمتها، مما يفرض وضع مقاييس مضبوطة لانتقاء الطلبة وتوجيههم (زمام، ن، و مليكة، ج، 2008: 95).

ومن بين أكثر المجالات التي تجعل من المعرفة الاجتماعية معينا ومساهما في تحديات التنمية، هي دون أدنى الشك ميدان البحث التجريبي الذي يعمل على تشخيص الظواهر الاجتماعية والكشف عن عللها مما يسمح من وضع خطط وسياسات لعلاجها، تجنب المجتمع مشاكل تقف عائقا أمام جهود التنمية.

ومن أجل القيام بهذه البحوث التحريية المستندة أساسا إلى الخلفية السوسولوجية، يحتاج الباحث الاجتماعي إلى التفكير من زاوية فلسفة العلوم في العلاقة التي تربط البحث التجريبي بالإشكالية النظرية في الإطار الأوسع لشروط إنتاج المعرفة العلمية... لأن التفكير من زاوية فلسفة العلوم يسمح لأسباب عديدة من خلال طرحه لمسألة شروط إنتاج المعرفة العلمية، بتصور الطرح السليم لشروط تلقين هذه المعرفة (ناجي، س: 145).

إضافة إلى مهارة التفكير السوسولوجي يحتاج طالب علم الاجتماع من أجل التعامل مع البحوث والدراسات الميدانية إلى استيعاب مهارات الإحصاء الوصفي والاستدلالي التي تمكنه من حسن التعامل مع مجتمع وعينة البحث موضوع الدراسة بأكثر صرامة منهجية، وذلك من خلال اختيار نوع العينة وحجمها وتوزيعها واختبار فروضه وقياس صدق الأداة المعتمدة في جمع المعطيات.

كما تمثل النصوص الأساسية للمعرفة السوسولوجية إحدى أهم مصادر جودة المعرفة الاجتماعية، وهي النصوص التي لا يمكن التعامل معها أو استيعابها دون التحكم في لغاتها الأصلية التي كتبت بها، أما الترجمة لهذه النصوص على قلتها وندرتها إلى اللغة العربية، فإنه يفقدها الكثير من قيمتها، هذا إذا لم تحريف معناها بالكامل، خاصة وأن ترجمة كثير منها يفتقد إلى الصرامة المنهجية بسبب أن القائمين بهذه الترجمات يفتقدون إلى التخصص، مما يجعلهم غير قادرين على التحكم في مفاهيم هذا العلم، حيث نجد أن أطباء ومحامين ومهندسين وغيرهم يعملون على ترجمة نصوص سوسولوجية، كما نجد أن أعمالا ترجمة عن لغة وهي أصلا ليست لغتها الأصلية، فكم من مؤلف سوسولوجي ترجم من الإنجليزية وهو في الأصل كتب بالإيطالية أو الإسبانية أو حتى اللاتينية.

ومن مخاطر هذه المراجع على اكتساب جودة المعرفة هو التشويش على عقول المتكويين في علم الاجتماع، وتشويه المفاهيم والأطروحات العلمية.

ولقد أكدت إحدى الدراسات السوسولوجية التي أجريت حول الأستاذ الباحث وواقع إنتاج المعرفة العلمية في الحقل السوسولوجي، أن الباحث الذي يتقن لغة وحيدة (اللغة العربية) لا يستطيع التعرف على الرموز والقواعد الدلالية التي تمنح مرجعية ومعنى لمفاهيم ذلك الخطاب لا تستطيع لغة أخرى غير التي صنع بها أن تقوم مقامها (دناقة، أ، 2010: 174).

فالتفكير من زاوية فلسفة العلوم أو من ابستمولوجيا علم الاجتماع والتحكم في تقنيات البحث الاجتماعي الميداني، واستيعاب النصوص والنظريات الأساسية من خلال اللغات التي كتبت بها، تمثل أهم المهارات التي تستوجبها اكتساب معرفة سوسولوجية نوعية، وينبغي توفرها في طلبة قسم علم الاجتماع، وهو ما لا يتوافق مع المعايير التي تشترط في الانتساب لهذه الأقسام، الأمر الذي يجعل المعرفة الاجتماعية أمام ورطة ضعف المدخلات.

ففي دراسته النقدية لمسار علم الاجتماع في الجزائر يبين الدكتور جمال معتوق بأن أغلبية الطلبة الوافدين إلى أقسام علم الاجتماع، ليسوا من الطلبة المتفوقين أو ذوي المستوى العالي ولا حتى المقبول، بل الضعفاء والذين وجدوا جميع أبواب التخصصات الأخرى مغلقة في وجوههم.

وإضافة إلى الطلبة الموجهين من البكالوريا يجد الطلبة الفاشلين دراسيا في تخصصات أخرى ملاذا آمنا في قسم علم الاجتماع لكي تشيلهم من الضياع الجامعي، ولذلك نجد نسباً معتبرة مثلاً من الذين فشلوا في تخصصات كالـتكنولوجيا والحقوق والاقتصاد والأدب العربي وغيرها من التخصصات يقدمون ملفات للتحويل إلى علم الاجتماع وهذه الملفات تقبل دون أي دراسة تراعي ما يتطلبه التخصص من معايير تم ذكرها، فقط من أجل ضمان الكم في كل سنة على حساب النوعية (معتوق، ج، 2007: 24).

يضاف إلى الجحافل من الطلبة الفاشلين في باقي التخصصات الجامعية الأخرى وذوي المستوى المحدود من القادمين من التعليم الثانوي، الطلبة الذين وجهوا إحباطاً أو أخطئوا في اختيارهم لشعب الدراسة نتيجة نقص الموارد الإعلامية حول التعليم العالي ومجالاته، ففي دراسة حول موجهات اختيار التخصص لدى الطالب الجامعي بينت أن (40%) من أفراد العينة أقرروا بأن اختيارهم لشعبة العلوم الاجتماعية كان بالخطأ لاعتقادهم بأن العلوم الاجتماعية هي التاريخ والجغرافيا وأن العلوم الاجتماعية تؤدي إلى الإعلام والاتصال لاحقاً لاعتقادهم أن علم اجتماع الاتصال هو الإعلام والاتصال (بوشي، ف، وسيكوك، ق، 2015: 138)، والكل يعلم العلاقة الموجودة بين الدافعية نحو التعلم ورغبة الطالب، فعندما يتعارض المشروع الدراسي للطلاب مع رغباته وميوله فإنه يفقد الرغبة في دراسة التخصص مما يؤثر سلباً على اكتسابه لجودة المعرفة.

ويتعدى تأثير التوجيه على اكتساب جودة المعرفة داخل أقسام علم الاجتماع التوجيه الجامعي إلى التوجيه المدرسي الذي يتعرض له التلاميذ خلال مرحلة التعليم الإعدادي أو المتوسط من أجل الانتقال إلى التعليم الثانوي، من خلال تصنيف التلاميذ إلى تلاميذ متفوقين يوجهون إلى الفروع العلمية والتكنولوجية وتلاميذ ضعفاء يحشرون لمأى الفروع الأدبية، حيث بينت التجربة السابقة لنا كمستشارين للتوجيه المدرسي حجم التأثير الذي يمارسه التوجيه على مستقبل التلاميذ وجودة المعرفة فيما بعد خاصة بالنسبة للأقسام التي تتغذى من الفروع الأدبية.

كما بينت لنا هذه التجربة أن العلوم الاجتماعية لا تدخل أبداً ضمن الخطط التنموية للسياسة العامة للدولة عكس الفروع العلمية والتقنية، حيث تعمل المناشير والقرارات الوزارية المنظمة لعملية التوجيه المدرسي على تكريس هذه النظرة التصنيفية من خلال العملية المعروفة في سلك التوجيه بسياسة التحجيم، وهي السياسة التي تلزم مستشاري التوجيه على توجيه ما نسبته 70% من التلاميذ المنتقلين إلى الطور الثانوي إلى الجدوع العلمية و30% من التلاميذ إلى الفروع الأدبية، مع العلم أن هذه النسبة في الغالب ما تكون أكبر لصالح الفروع العلمية، وذلك بسبب الضغوط الممارسة من طرف مديري المدارس والأولياء الذين أصبحوا لا يرون في التعليم الأدبي يلي لهم طموحهم وطموح أبنائهم المهني والاجتماعي، وذلك كله راجع إلى الخطاب السياسي الذي يضع تصنيفاً واضحاً بين الفرعين من جهة وإلى النظرة المادية التي أصبحت تسيطر على المجتمع في الوقت الحالي.

كما بينت التجربة التي مررنا بها في سلك التوجيه أنّ التلاميذ الذين يوجهون إلى الأقسام الأدبية كما أشرنا سابقا هم في الحقيق التلاميذ الذين لم يحصلوا شهادة التعليم الأساسي، وإنما حققوا التحاقهم بالطور الثانوي عن طريق معدل القبول، وهو المعدل 10 فما فوق الذي يحصل عليه التلميذ الراسب في امتحان الشهادة من خلال حساب معدله خلال العام الدراسي مضافا إليه معدل الشهادة، وأهم مميزات هذا الصنف من التلاميذ أنهم من التلاميذ المتقدمين في السن والذين سبقت له الإعادة أكثر من مرة وبمؤهلات علمية ضعيفة، ولا تسمح لهم علاماتهم بالحصول على مقاعد في التعليم التكنولوجي.

وإضافة إلى هذا الصنف من التلاميذ هناك صنف التلاميذ الذين يعادوا توجيههم في السنة الأولى، حيث يقوم هؤلاء التلاميذ بالتردد على مكتب مستشار التوجيه عند نهاية وبداية كل سنة من أجل طلب إعادة توجيههم إلى الفرع الأدبي بسبب فشلهم في دراسة التخصص العلمي ولم يعد بمقدورهم مواصلة الدراسة.

فكيف بتلاميذ يحملون هذه المواصفات والمؤهلات العلمية الضعيفة سيعملون فيما بعد عند حصولهم على البكالوريا على تغذية مختلف الفروع والتخصصات الاجتماعية والأدبية أن يتمكنوا من اكتساب معرفة بجودة نوعية، ولذلك نجد أن أغلب طلبة علم اجتماع في غالب الأحيان لا يتمكنون من استيعاب دروس مقياس الإحصاء الوصفي مثلا نظرا لتكوينهم المتواضع في المواد العلمية خلال مرحلة التعليم ما قبل الجامعي، ونفس الأمر ينطبق على اللغات الأجنبية التي يعتبر حظ التلاميذ منها في هذه المرحلة التعليمية قليل جدا خاصة بالنسبة للطلاب الوافدين من المناطق الداخلية والجنوبية، وهو ما تؤكد إحدى الدراسات التي أشارت إلى أنّ (الضعف في اللغة يتعدى منظومة التعليم العالي إلى منظومة ما قبل التعليم العالي، فمخرجات ما قبل التعليم العالي أصبحت تؤثر سلبا على التعليم العالي من حيث ضعف تكوينها في مجال اللغات) (دناقة، أ، 2010: 122).

علما أنّ الطلبة المتفوقين أو الذين حصلوا معدلات مقبولة في شهادة البكالوريا لا يضعون تخصص علم الاجتماع كأولوية في اختياراتهم، بل إن غالبيتهم يفضل المدارس العليا للأساتذة وتخصصات اللغات الأجنبية والحقوق وكلّيات الإعلام. ونعتقد أنّ هذا التأثير أو التصنيف الذي تمارسه عملية التوجيه ليس تصنيفا اعتباطيا وإنما يرجع إلى مجموعة عوامل ساهمت فيه، أبرزها المكانة التي يحظى بها علم الاجتماع في الوطن العربي، حيث يعاني من وجود أزمة ثقة مع تنظيمات مختلف المؤسسات الرسمية بعكس ما يحصل في الدول الأوروبية المتقدمة صناعيا، حيث لا تزال المؤسسات الرسمية في الوطن العربي تتجاهل الدور الحقيقي الذي يمكن أن يلعبه علم الاجتماع في التأثير الإيجابي في ما يخص التحولات الجارية في المجتمع (بوقرة، ك، وهمال، ع، 2016: 238)، كما يلعب الخطاب السياسي الذي يعتبر العلوم الاجتماعية علوما ثانوية بالمقارنة مع العلوم الأخرى التي توصف بالنبيلة، دورا حاسما في التأثير الذي تمارسه معايير التوجيه على اكتساب جودة المعرفة الجامعية داخل أقسام علم الاجتماع.

خاتمة:

تلعب المعرفة الاجتماعية دورا كبيرا في توجيه وتعبئة الطاقات البشرية نحو الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لأي جهد تنموي، وهو الأمر الذي استطاع أن يدركه فلاسفة النهضة الأوروبية خلال رسمهم لخارطة أوروبا من أجل النهوض والتقدم، وهو ما يتطلب زيادة الاهتمام بهذه العلوم والدور الذي يمكن أن تحققه داخل المجتمعات النامية أو السائرة في طريق النمو. وتتجلى أبرز صور هذا الاهتمام في توفير الشروط الأساسية التي تمكن العلم الاجتماعي من التأسيس للمعرفة الاجتماعية، إضافة إلى إزاحة العراقيل والصعوبات التي من شأنها أن تعيق تقدمه وعمله.

ويقف التوجيه الجامعي الناجع كأحد الشروط التي ينبغي مراعاتها في الانتساب إلى أقسام علم الاجتماع، لأنه الشرط الوحيد القادر على إمداد هذه الأقسام بالمدخلات اللازمة لإنتاج جودة المعرفة الاجتماعية ودون الوفاء بهذا الشرط ستبقى المعرفة الاجتماعية حبيسة مدخلات ضعيفة لا يمكن معها أبدا الحديث عن جودة المعرفة الاجتماعية.

مراجع البحث:

- 2- الإبراهيمي، مكي فرحان. (2012، 25-28 أبريل). معايير وتطبيقات إجرائية مقترحة لتطوير وحدة ضمان الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي. بحث مقدم في المؤتمر الدولي حول تكامل مخرجات التعليم، عمان. الأردن.
- 3- إبراهيم، أحمد أحمد. (2003). الجودة الشاملة في الإدارة التعليمية والمدرسية. الإسكندرية. دار الوفاء.
- 4- بوقرة، كمال. وهمال، عبد المالك. (2016). علم الاجتماع في الوطن العربي النشأة والتطور، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، (16)، جامعة الوادي، ص(228-238).
- 5- بوشي، فوزية. وسيكوك، قويدر. (2015). موجهات اختيار التخصص لدى الطالب الجامعي، مجلة الحوار الثقافي . جامعة مستغانم.
- 6- براون، سالي وآخرون. (1997) معايير تقويم جودة التعليم لدى المدرسين. ترجمة أحمد مصطفى. لبنان. دار البيارق.
- 7- دناقة، أحمد. (2010). الأستاذ الباحث وواقع إنتاج المعرفة العلمية في الحقل السوسيولوجي، رسالة ماجستير. قسم علم الاجتماع. جامعة ورقلة. الجزائر.
- 8- دخيخ، صالح. (2012، 25-28 أبريل). معايير وتطبيقات إجرائية مقترحة لتطوير وحدة ضمان الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي. بحث مقدم في المؤتمر الدولي حول تكامل مخرجات التعليم، عمان. الأردن.
- 9- زمام، نورالدين. مليكة، وجابر. (25-26 نوفمبر 2008). ضمان جودة التعليم العالي في ميدان العلوم الاجتماعية، بحث مقدم للملتقى البداغوجي 4. ضمان جودة التعليم العالي. المبررات والمتطلبات. جامعة بسكرة. الجزائر.
- 10- زغنية، عمار. (2006). التوجيه المدرسي والجامعي، أطروحة دكتوراة، قسم علم النفس، جامعة قسنطينة، الجزائر.
- 11- حلاوة، جمال. (أفريل 2000). دور البحث العلمي في دعم التنمية المستدامة، أمارياك مجلة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم التكنولوجية، (2). (4). 8-22.
- 12- طعيمة، رشدي أحمد وآخرون. (2009). الجودة الشاملة في التعليم، عمان، دار المسيرة.
- 13- مساك، يمينه (جانفي 2009)، علم الاجتماع في الجامعة الجزائرية بين البرامج الأكاديمية والواقع الاجتماعي، دفاثر المخبر، منشورات مخبر المسألة التربوية في الجزائر في ظل التحديات الراهنة، جامعة بسكرة، (4).
- 14- معتوق، جمال. (جانفي 2009). قراءة نقدية لواقع علم الاجتماع بالجزائر، دفاثر المخبر، منشورات مخبر المسألة التربوية في الجزائر في ظل التحديات الراهنة، جامعة بسكرة، (4).
- 15- معتوق، جمال. (2006). علم الاجتماع في الجزائر، ط2، الجزائر.
- 16- معتوق، جمال. (2007). السوسيولوجية الكولونيالية من أجل قراءة نقدية جديدة، مجلة أفاق لعلم الاجتماع، (1)، البليدة، 5-17.
- 17- ناجي، سفير. محاولات في التحليل الاجتماعي، ترجمة، بن ناصر، ج1، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
- 18- النجار، فريد. (1999). إدارة الجامعات بالجودة الشاملة. مصر. إينراك للنشر.

مواقع الانترنت

- 19- شهيبي، محمد علي وآخرون. تقييم جودة العملية التعليمية في كلية التجارة، استرجع بتاريخ (2017: 20 مارس) شبكة الإستراتيجية http://bohothe.blogspot.com/2010/05/blog-post_19.html.

مناشير وزارية:

- 20- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. (2012-2013). منشور رقم 02 مؤرخ في 03 رجب 1433هـ، الموافق ل24 مايو 2012 المتعلق بالتسجيل الأولي وتوجيه حاملي شهادة البكالوريا للسنة الجامعية، الجزائر.

21- القانون رقم 11-98 المؤرخ في 22 ربيع الثاني عام 1419 الموافق ل 22 أوت 1998، القانون التوجيهي والبرنامج
الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002 المعدل والمتمم للمادة 17.